اسرائيليات

التضخم المالي سببه زيادة الانفاق على التسلّح
احتمال عودة شارون وجونين الى الجيش
خطورة ازدياد النزعة القوميّة في القرى العربيّة

خلال الاسبوع الماضي عالج المسؤولون الاسرائيليون اربعة مسائل هامة هي التالية :

١ ــ التضخم المالي ، ٢ ــ اعادة تنظيم الجيش ومحاربة الفدائيين ، ٣ ــ نتائج اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة ، ٤ ــ ازدياد النزعة القومية العربية في القرى العربية في فلسطين المحتلة .

١ ــ التضخم المالي

في سبيل مواجهة التضخم المالي أعلن وزير المالية الاسرائيلية يهوشواع رابينوفيتش عن اجراءات تقشف شديدة وفورية تهدف الى انتزاع ثلاثة الاف مليون جنيه اسرائيلي من الاسرائيليين. والاسباب التي اوضحها رابينوفيتش لخطة التقشف هي الحد من سرعة التضخم المالي وتضييق الفجوة القائمة بين الصادرات والواردات وزيادة الاموال المخصصة للدفاع . وسيكون ضمن اطار الخطة الجديدة خفض ميزانيات العديد من المصالح الحكومية ، وفرض ضريبة جديدة على الواردات بنسبة ١٠٪ وهو اجراء سيؤدي الى زيادة كبيرة فورية في الاسعار .

وقال وزير المالية الاسرائيلي في مقابلة اذاعية ان الميزانية ستخفض من ٣٥ مليار ليرة اسرائيلية الى ٣٣ مليارا ، وان الاجراءات التي اعلن عنها كانت ضرورية لمواجهة التضخم المتزايد في ميزان المدفوعات ، والتزايد المستمر في الانفاق على احتياجات الدفاع .

واضاف رابينوفيتش قائلا : « لقد علمتنا حرب تشرين كيف ان الكميات الكبيرة من الاسلحة المتطورة التي كانت متوفرة لدى العرب وبكميات كبيرة اصبحت بالفعل عاملا هاما . وفي الوقت الحاضر ، ورغم الفصل بين القوات في الجبهتين الجنوبية والشمالية لا نزال نسمع تصريحات متطرفة من جانب بعض المسؤولين العرب، ولا بد ان يحدد الخط العام لسلكنا طبقا للدروس التي استخلصناها من هذه الحرب .

ومضى الوزير الاسرائيلي يقول : لذلك يتعين علينا ان نقوم بما يتطلبه الموقف بحيث تتوفر لقواتنا الدفاعية المعدات التي تحتاجها ، كما يتعين علينا اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل حماية ارواح مواطنينا ، خاصة في المناطق السكنية القريبة من الحدود ، والتي قد تكون هدفا للفدائيين .

وقد ظهرت اول ردة فعل على برنامج رابينوفيتش الاقتصادي الجديد من جانب اتحاد العمال الاسرائيلي (الهستدروت) . فقد عقد ممثلو الهستدروت والحكومة اجتماعا مشتركا مثل الجانب الحكومي وزير المالية رابينوفيتش ووزراء التجارة والصناعة والمواصلات وغاليلي الوزير بلا وزارة ، كما مثل جانب الهستدروت يروحام ميشيل سكرتير الهستدروت ، وبرام اربدور احد زعماء كتلة ليكود في الهستدروت وعضو الكنيست ، هذا وقد صرح سكرتير الهستدروت يروحام ميشيل للاذاعة الاسرائيلية ان المكتب التنفيذي في الهستدروت قرر التمسك بموقفه الداعي لدفع علاوة غلاء المعيشة كاملة بناء على اتفاقات العمل التي وقعت . واضاف : « سنحيط الحكومة علما بقرارنا . وسوف ندعو وزير المالية للحضور الى اجتماع اللجنة التنفيذية ليطلعنا على ارائه ، واذا اقترح وزير المالية الاقتطاع من علاوة غلاء المعيشة لمدة ستة اشهر فلن نوافق ، فنحن نعتبر هذا الامر النقطة الاساسية في علاقاتنا مع جمهور العاملين . وقد تعهدنا لجمهور العاملين انه في حال حدوث غلاء فسوف نطالب بدفع علاوة غلاء المعيشة بكاملها ، وعدم تنفيذ هذا القرار سيخلق جوا معقدا ، ولا نستطيع في اي حال من الاحوال خذلان جمهور العاملين » .

اما ردود الفعل من جانب الكتل السياسية في الكنيست فكانت متفاوتة . فكتل ليكود والمعدال لم يقترعا ضد برنامج الحكومة الاقتصادي بل امتنعا عن التصويت، وعارض البرنامج موكيد وراكاح. اما الليام فقد ايد البرنامج الاقتصادي بصورة عامة وعارض الاقتطاع من علاوة غلاء المعيشة واقترح التشدد بجباية ضريبة الدخل .

اما موقف النقابات المهنية فيتلخص في انه لا يجوز الموافقة على اي تغيير في موضوع علاوة غلاء المعيشة . وفي ندوة عقدت في طبريا حول هذا الموضوع ، اشترك فيها اعضاء لجان العمال في قطاع المواد الغذائية ، جرى بحث موضوع اقتطاع جزء من علاوة غلاء المعيشة واتضح من المواقف التي اعلنت في الندوة ان هذه النقطة حساسة جدا بين جمهور العاملين والهدف الذي ينبغي ان تعمل لاجله الهستدروت ــ حسبما اجتمعين في الندوة هو عدم المس بعلاوة غلاء المعيشة .

ان التضخم الذي تواجهه اسرائيل حاليا قد ازداد حدة بسبب اصرار الحكومة الاسرائيلية على زيادة انفاقها على التسلح والاعمال العسكرية في ظل الارتفاع المستمر في مستويات الاسعار . وقد ازدادت الديون العامة الى درجة ادت الى تدهور مقدرة اسرائيل على تسوية ديونها، وكان نتيجة ذلك ان تفاقم العجز في ميزان المدفوعات مما اضطر الحكومة الى تخفيض سعر العملة مرتين الاولى في ٢٠ ــ٣ــ١٩٧١ والثانية في ٤ ــ ٥ ــ ٧٤ .

لقد ساهم الانفاق التضخمي الحكومي على التسلح والاعمال العسكرية في خلق مشكلة التضخم المالي. وتشير الاحصاءات الى ان نفقات التسلح قد بلغت في عام ١٩٦٧ ما يقارب ٩٨٤ مليون ليرة اسرائيلية وقد ازدادت في عام ١٩٧٤ الى ٥٠٠٠ مليون ليرة ، اي حوالي ١٥ ضعفا. وتحاول الحكومة الاسرائيلية تغطية العجز بواسطة الضرائب الجديدة ومساعدات يهود العالم والمساعدات الامريكية التي ستبلغ في العام المالي الامريكي القادم الذي سيبدأ في تموز ١٩٧٤ ما يتراوح بين ٧٠٠ ــ ٧٥٠ مليون دولار .

من المؤكد ان الاثار الاقتصادية للتضخم المالي في اسرائيل ستنعكس بتخفيض مستوى المعيشة والادخار وبالتالي تخفيض معدل نمو الدخل، بالاضافة الى زيادة العجز في الميزان التجاري، وتخفيض سعر الليرة ، واعادة توزيع الدخل والثروة .

ولقد وصفت وكالة الاسوشيتد برس الوضع الاقتصادي في اسرائيل بتقرير قالت فيه : « يركز الاسرائيليون اهتمامهم على تتبع التضخم، بينما تواجه الاسعار التي ترتفع بشكل جنوني منذ حرب تشرين ارتفاعا جديدا يتراوح بين ٢٤ و ٤٪ بسبب مخطط حكومي جديد يرمي الى تهدئة الاقتصاد .

ومن الامثلة على ذلك ، ان عددا كبيرا من عمال المصانع يتقاضون الفا من ٢٥٠ دولارا في الشهر ، بعد خصم الضرائب الثقيلة ، ولكن جهاز الثلفزيون غير الملون ، المصنوع في اسرائيل يكلف ٥٠٠ دولارا . ومن الصعب العثور على وجبة طعام جيدة في مطعم باقل من ١٥ دولارا للشخص .

وارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية ٢١٠٢ في المئة ، خلال الاشهر الخمسة الاولى من العام الحالي ، كما بلغ العجز التجاري في الاشهر الاربعة الاولى ٦٤٢ مليون دولار ، اي ٦٦٪ اكثر من العجز في المرحلة المماثلة في العام الماضي .

٢ ــ اعادة تنظيم الجيش ومحاربة الفدائيين

وفي مجال اعادة تنظيم الجيش الاسرائيلي ومحاربة الفدائيين تجري حاليا دراسة امكانية عودة بعض الضباط المسرحين الى الخدمة الاحتياطية او النظامية . من بينهم شارون وجونين . وقد اجاب شارون على سؤال حول هذا الموضوع قائلا : « انني اتقبل هذه الامكانية بسرور ، لان جيش الدفاع الاسرائيلي ، لا يستطيع الاستغناء عن خدمة ضباط مجربين » .

اما صحيفة « معاريف » الصهيونية فقد اوردت في ٨ــ٧ــ٧٤ خبرا لمراسلها العسكري يقول ان احد ضباط الاحتياط من الظليين اقترح خلال الايام الاخيرة تشكيل فرق انتحارية من الاعضاء السابقين للقوات الخاصة ، للعمل على تصفية الفدائيين وقواعدهم في جنوب لبنان

البقية على صفحة (٢٠)

رئيس المجلس الثوري يلقي بيانه في المؤتمر الصحفي

في مؤتمر صحفي عقده في بغداد :

رئيس المجلس الثوري لجبهة تحرير ارتيريا
يقدّم عرضًا تاريخيًا ــ سياسيًا عن الوضع في ارتيريا

"كان التناقض حتميًا بين شعبنا الذي مارس الحياة الديمقراطية وبين سلطة الامبراطور الاوتوقراطية الاقطاعية"

قام وفد من جبهة التحرير الارتيرية بجولة في عدد من العواصم العربية ، ضمن اطار التحرك الذي تقوم به الثورة الارتيرية لشرح آخر التطورات والاوضاع التي تعيشها الثورة في نضالها ضد الحكم الاستعماري الاثيوبي .

وفي بغداد، عقد الاخ المناضل ادريس محمد آدم ، رئيس المجلس الثوري لجبهة التحرير الارتيرية والناطق الرسمي باسم الثورة ، مؤتمرا صحفيا عرض فيه مراحل النضال الارتيري منذ الاستعمار الايطالي حتى اليوم ، وكيفية تطور العملية الثورية للشعب الارتيري . وتقدم فيما يلي النص الحرفي للعرض التاريخي ــ السياسي الذي قدمه رئيس المجلس الثوري في المؤتمر .

« طيلة الثلاثة عشر عاما الاخيرة خاض شعبنا بملايينه الثلاثة ، نضالا شريفا ومشروعا ضد عدو شرس ، تقف وراءه ترسانة الامبريالية الدولية (خاصة الولايات المتحدة الامريكية) والصهيونية العالمية، قدم شعبنا خلالها تضحيات خارقة وسجل بطولات فذة ، واقندى انبل القيم الانسانية بسخاء دون منة . بيد ان اكثر من هذا الذي نقوم به عن رضى ووعي وايمان ظل حبيسا في الظلام ، لا يسمع عنه الكثير ولا يتردد صداه الا حيث تمتد اثاره . ولكننا نوشك اليوم ان نخترق جدار العزلة ، ونحطم الحصار الاعلامي ، ونحن نتطلع الى اليوم الذي تمكن فيه الصحافة من ان تعيش ثورتنا وتنقل ملاحمها للدنيا .

ان ثورتنا امتداد لسجل مجيد من النضال ضد الغزاة والمستعمرين . ففي تاريخنا الحديث ظل شعبنا يقاوم الاستعمار الايطالي من ١٨٨٥ الى ١٩٢٤ . ومع اندحار الفاشية الايطالية في الحرب العالمية الثانية ، ارتفع صوت شعبنا يطالب بالحرية والاستقلال طيلة فترة الادارة العسكرية البريطانية من ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ .

وبعد نهاية الحرب العالمية الاخيرة حاولت الدول الاربع الكبرى وضع حدود لمستقبل المستعمرات الايطالية السابقة وهي ليبيا والصومال وارتيريا . ولكنها فشلت في الاتفاق على حل بالنسبة لقضية ارتيريا ، فاحالتها الى الامم المتحدة .

وهناك تعرضت القضية الارتيرية لمؤامرة واسعة نسجتها الولايات المتحدة الامريكية عندما تقدمت بمشروع القرار الفدرالي بين ارتيريا واثيوبيا ، فوافقت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول ١٩٥٠ تحت الرقم (٥/١/٢٩٠) وينقضي القرار باتحاد ارتيريا مع اثيوبيا فدراليا ، بحت سيادة التاج الاثيوبي ، اقدم عروش الدنيا واكثرها تخلفا ورجعية .

لقد تجاهل القرار الفيدرالي ، الصادر عن المنظمة الدولية، مطالب الشعب الارتيري المشروعة ونظمه للاستقلال الوطني التام . كما انه يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها .

دخل القرار الفدرالي حيز التنفيذ في ايلول ١٩٥٢ بدخول قوات الجيش الاثيوبي ارتيريا وتعيين صهر الامبراطور حاكما على ارتيريا . وسرعان ما طغا التناقض الحضاري على السطح بين الشعب الارتيري الذي عرف الحياة السياسية الديمقراطية وعارسها ، وبين سلطة الامبراطور الاوتوقراطية الاقطاعية .

منذ الوهلة الاولى، انقلبت السلطات الاثيوبية على القرار الفيدرالي وبدأت تنفذ الخطة المبيتة لدمج ارتيريا ومحو شخصيتها الوطنية، فصادرت الحريات الاساسية وألغت الاحزاب السياسية وازالت العلم الارتيري ومنعت اللغة العربية واللغة التقرينية بحسب نص الدستور الارتيري . وقد رد الشعب الارتيري على سياسة الاحتواء والدمج الاثيوبية بشن سلسلة من المظاهرات والاضرابات التي عمت المدن الارتيرية وواجهتها اثيوبيا بافسى انواع القمع .

في تشرين الثاني ١٩٦٢ انهت اثيوبيا النظام الفدرالي من جانب واحد واصبحت ارتيريا واحدة من مقاطعات اثيوبيا الاربع عشرة . ونظم ملك الملوك آنه حقق حلم القرون . وبعد ان فشلت كافة اساليب الكفاح السلمي في وضع حد لاعتداءات الحكومة الاثيوبية على كيان ارتيريا الوطني ، تأسست « جبهة التحرير الارتيرية » كتنظيم سري ثوري في عام ١٩٦٠ . ومن ثم اعلنت الجبهة الكفاح المسلح في ١٩٦١/٩/١ بقيادة البطل الشهيد حامد ادريس عواتي . كانت حربا غير متكافئة وما تزال . لكن هذا لا يقبر من نتيجتها المحتومة .. مصرع البغي والطغيان .

لقد تمكن جيش التحرير الارتيري خلال السنوات الاولى للثورة من تحرير الجزء الاكبر من الريف . وغني عن القول ان ثورة ارتيريا لا تحارب عرشا رجعيا متداعيا ، انما تخوض نضالا مشروعا ضد حلف غير مقدس بين الولايات المتحدة واسرائيل واثيوبيا .

عندما فشلت السلطة الاثيوبية في مواجهة قوات الثورة الارتيرية ، عمدت الى سياسة الارض المحروقة ، مثلما فعل الاستعمار الفرنسي في الجزائر ساعة احتضاره . بدأت هذه السياسة عام ١٩٦٧ ، اذ شن الجيش الاثيوبي حملة ابادة جماعية استهدفت كل قرى الريف ، وراح ضحية تلك الحملة الوحشية عدة آلاف من القتلى، واحرقت المحاصيل الزراعية، وابيدت المواشي ، ولجأ اكثر من مائة الف ارتيري الى رؤوس الجبال والادغال . كما عبر الى السودان قرابة خمسين الف لاجيء ، اغلبهم من النساء والاطفال والشيوخ .

لقد اركبت السلطات الاثيوبية جرائم لا تقل بشاعة عن مذابح « شاربفيل » الشهيرة في جنوب افريقيا و « ماي لاي » في فيتنام . ولكن رغم استعانة اثيوبيا بخبراء عسكريين من اسرائيل وامريكا وكونتها فرق الكوماندوس ، ورغم الدعم المتأمي من قبل امريكا (التي تقدم نصف مساعداتها العسكرية للقارة الافريقية لحكومة اثيوبيا) ، رغم حرب الابادة ، ورغم كل ذلك فشلت اثيوبيا في اخماد مد الثورة الارتيرية والتصاق الجماهير بها .

وعلى الصعيد الخارجي عام ١٩٧٠ ، قام الجيش الاثيوبي بغزو جميع سكان قريه (عونة) في محافظة كرن البالغ عددهم ٧٠٠ نسمه . ان مأساة (عونة) ستظل تؤرق كل ضمير حيثما عن غيبة الرأي العام العالمي ان اركاب تلك الجريمة البشعة الوحشية .

ان ثورتنا قد الهمت وحفزت الانتفاضات الاخيرة التي قامت بها العناصر الثورية في الجيش واتحادات العمال والطلاب في اثيوبيا ، ضد النظام الرجعي الاثيوبي . ويقيننا ان كفاحنا مشتركا وثوريا لا بد وان ينتظم صفوفنا لانهاء حكم بطغم الاسود والكلاب لحما شهيا ، في وقت تفترس فيه المجاعة مئات الالاف من الفلاحين والفقراء في اثيوبيا .

مع تطور الثورة واشتداد ساعدها ، كنا دائما نقف ، نتأمل ، نراجع ، ونخطط ، ونحسب لمخططات العدو وتنوع اساليبه . وكانت لنا وقفة هامة في تشرين الاول ١٩٧١ ، حينما عقد المؤتمر الوطني الاول للثورة الارتيرية . يومها بنى ممثلو الشعب والمقاتلون من اجل الحرية برنامجا سياسيا قويما ، ابرز هوية الثورة كجزء من حركة التحرر الوطني العالمية ، وثق الصلة بالثورة العربية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية ، كما ركز البرنامج ايضا على الوحدة الوطنية كهدف مركزي ، وعلى تخطي كل التناقضات الثانوية لصالح التناقض الرئيسي مع العدو الاثيوبي .

واليوم ونحن على اعتاب مرحلة حاسمة بالنسبة لثورتنا ، نرافقها تطورات هامة داخل اثيوبيا ، وعلى النطاق العالمي ، رأى المجلس الثوري لجبهة تحرير ارتيريا ان يتبنى مشروعا باجراء حوار ديمقراطي وصريح بين مختلف قوى الثورة الارتيرية بهدف تحقيق وحدة وطنية مقاتلة وثورية مستندة على مبادىء الديمقراطية وسيادة ارادة الجماهير .

نحن نثق بالمستقبل وسنواصل النضال حتى النصر ، معتمدين على قوتنا الذاتية ، وعلى مؤازرة كل القوى الخيرة في العالم . ونحن اليوم اكثر تفاؤلا لان اقسامنا متزايدة من الراي العام العالمي تتفهم قضيتنا وتتعاطف معها وتؤيدها وتمدها بالعون » .

في نطاق ترميم الجيش الصهيوني
الاتجاه نحو زيادة حجم سلاح المدفعية

في ضوء اعادة النظر الشاملة التي تجري في اسرائيل بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، نلاحظ اعادة النظر في السياسة الدفاعية الصهيونية . فقبل حرب تشرين كانت الاستراتيجية الصهيونية تقوم على مبدا المفاجأة ونقل القتال الى ارض العدو . ونتيجة لذلك شكل سلاحا الطيران والدبابات اكثر من ٨٠٪ من قوة الجيش الصهيوني الدائمة . وقد نجحت هذه السياسة في تجنيب اسرائيل الاحتفاظ بجيش كبير العدد ذي تكلفة عالية من حيث القوتين البشرية والمادية .

وقد اعلن رئيس الاركان الصهيوني مؤخرا في حفل تخرج دفعة من ضباط المدفعية انه قد تقرر زيادة حجم سلاح المدفعية في الجيش الاسرائيلي بشكل ملحوظ . ونعكس تصريحات رئيس الاركان الصهيوني هذه توجها جديدا وهاما في العقيدة العسكرية الاسرائيلية .

هذا وقد كتب منباهو بلدد مقالا في « معريب » (١٧/٥/٧٤) رحب فيه بتصريحات رئيس الاركان التي تؤكد على « ان الجيش الاسرائيلي بدا يتعلم من تجربة الماضي ، ويتم استخلاص دروس هامة منها » . وقال بيليد : « لقد نفذ سلاح المدفعية الاسرائيلي المهام الملقاة على عاتقه بصورة مجدية ونال من خلال ذلك التقدير المتزايد سواء من جانب الفئات المشتركة في الهجوم او من جانب القيادة ، التي عرفت ان لديها سلاحا فعالا قادرا على تنفيذ مهامه في جميع الظروف . بيد ان هذا الكلام لا يصدق الا على معارك الحركة والنار ، او بكلمات اخرى ، على حالات القتال التي توجد فيها امكانية للتوصل الى الحسم بواسطة الهجوم . والمعروف ان هذه الحالات تقع بشكل خاص اثناء الحرب الحقيقية في حين يتوجب على المدفعية ان تعمل ايضا وفي كثير من الاحيان في حالات اخرى، ليست حالات حرب حقيقية ، ولا يمكن ان يتم التوصل فيها الى اي حسم بواسطة الهجوم . وهذه هي حالات الحرب النارية (العمليات المحدودة) ذات الطابع السياسي ، التي تكون الغلبة فيها بشكل عام لمن يملك اكبر عدد من المدافع . في مثل هذه الحالات كان سلاح المدفعية الاسرائيلي عاجزا عن اخضاع العدو ، وما زال حتى الان يعاني هذا النقص » .

واضاف بيليد : « لقد حاول الجيش الاسرائيلي سد النقص في الكميات بواسطة الدقة المتزايدة في رمايات المدفعية الاسرائيلية ، وفي تطوير وسائل تحديد بطاريات العدو وسائر الوسائل التي جاءت فيها دفة التحديد لتعوض عن نقص في الوسائل . الا ان ذلك كله لم يكن دائما ليستطيع موازنة تفوق العدو في كميات المدفعية ، وبذلك لم يكن هناك مناص من اشراك سلاح الجو بالعملية . لقد كان سلاح الجو دائما وابدا « ملك المعركة » في سماء المنطقة وكان ظهوره بشكل عام برجح الكفة » .

ويتابع بيليد شرحه للوضع العسكري الاسرائيلي ويشير الى فقدان سلاح الطيران « ملك المعركة » فعاليته بظهور الصواريخ العربية ، وكذلك ظهور الصواريخ المضادة للدروع التي شلت فعالية الدروع الصهيونية في حرب تشرين ٧٣ . ويقول : « كان يكفي لحرب الاستنزاف ان نعلمنا ان توسيع سلاح المدفعية الاسرائيلي اصبح ضروريا رغم ان الامر لم توجه تجربة الحرب بل تجربة القتال على ضفاف القتال . فلو كانت مدفعيتنا قادرة على تحمل عبء « الحرب الناردية » لكان من المحتمل الا نزج سلاح الجو في المعركة ، ولكان القتال يبقى محصورا في اطاره المحدود ، كما كان في البداية . الا ان الدرس لم يستخلص ، وسلاح المدفعية بقي سلاحا صغيرا نسبيا . وحرب يوم الغفران بعد ذاتها لم تظهر بشكل واضح ان الجيش الاسرائيلي كان يفتقر لقوة نيران مدفعية ، وذلك على الرغم من ان الاوضاع التي نشات خلالها ، كان فيها مجال لمزيد من وحدات المدفعية في ميدان القتال . وربما كان من شان هذه الاوضاع ان تسوغ توسيع حجم سلاح المدفعية ، ولو فقط لان حجم القوات العاملة في المعركة سواء من جانب العدو او من جانبنا ، يتطلب زيادة نسبية من قوات الاسناد . ولكن بعد وقف اطلاق النار اتضح من جديد الى اي حد لا تكفي ابعاد سلاح المدفعية لمتطلبات المعارك النارية . ظهر ذلك اولا على الجبهة المصرية حتى فصل القوات، وظهر الان من جديد على الجبهة السورية » .